الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن ١٩٥٣ - ١٩٩٤م

«دراسة تاريخية»

أ/ علي علي محمد بدر

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن ١٩٥٣ - ١٩٩٤م

«دراسة تاريخية»

أ/ علي علي محمد بدر(*)

الملخص :

تسعى هذه الورقة البحثية إلى مناقشة الموقف المصري من مشكلة مياه حوض نهر الأردن ١٩٥٣ - ١٩٩٤م ، المتمثل في مساعدة مصر للدول العربية المعنية بمشكلة مياه حوض نهر الأردن (الأردن ، فلسطين ، سوريا ، لبنان) في دراسة المشروعات التوافقية الأمريكية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة التوفيق بين العرب وإسرائيل فيما يخص مشكلة مياه حوض نهر الأردن ، وفي دعوة جمال عبد الناصر لنبذ الخلافات وتوحيد الجهود العربية لمواجهة تلك المشكلة ، وتقديم مصر المساعدات المالية والفنية والعسكرية لتنفيذ المشروعات العربية المضادة للأطماع الإسرائيلية ، وتطوع الشباب المصري للعمل في هذه المشروعات العربية مجانا ؛ إيمانا منهم بخطورة المشكلة على الأمة العربية كلها وليس الدول المعنية فقط ، وكذلك الجهود المصرية في إزالة العقبات التي واجهت المفاوضات العربية / الإسرائيلية حول قضية المياه ، ودعمها للجانب العربي في تلك المفاوضات .

(*) باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر .

Abstract:

This research paper aims to discuss The Egyptian Attitude towards the Jordan River Basin Water Conflict 1953-1994 AD, represented in the following: Egypt,s assistance to the Arab countries concerned with the water problem of the Jordan River Basin (Jordan, Palestine, Syria, Lebanon) ,Studying the American consensual projects submitted by the United States of America trying to reconcile between The Arabs and Israel regarding the water problem of the Jordan River Basin, Gamal Abdel Nasser,s call to renounce Arab differences and unify Arab efforts to confront that problem, Egypt provides financial, technical and military assistance to implement Arab projects against Israeli ambitions, Egyptian youth volunteers to work in these Arab projects for free, believing in the problem danger lying with the entire Arab nation, not only the concerned countries, The Egyptian efforts remove the obstacles that faced the Arab-Israeli negotiations on the water issue, and its support for the Arab side in those negotiations.

مقدمة :

تعد المياه أحد أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول في التنمية ؛ نظراً لأهميتها في حياة الشعوب ، وقد أدركت إسرائيل هذه الحقيقة وسعت منذ قيامها عام ١٩٤٨م لاستغلال مصادر المياه العربية في منطقة حوض نهر الأردن وإقامة المشروعات المائية الكبرى لتحقيق ذلك ؛ لري صحراء النقب لتعميرها باعتبارها نقطة استراتيجية مهمة لإسرائيل ، واستيعاب المهاجرين الجدد إليها ، مما أثر سلباً على نصيب الدول العربية بالمنطقة من مياه نهر الأردن وروافده ، لاسيما أن منطقة حوض نهر الأردن تعاني من قلة الموارد المائية في مقابل الزيادة السكانية المستمرة .

وقد انتبهت السياسة المصرية إلى تلك السياسة التي تتبعها إسرائيل تجاه مياه حوض نهر الأردن ، ومن ثم ظهر الدور المصري في مشاركة الدول العربية المعنية بالقضية في مناقشة ودراسة المشروعات المائية التوافقية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبيان خطورتها على الموارد المائية العربية ؛ مما ترتب عليه في النهاية رفض العرب لها ، وعندما أقدمت إسرائيل على تحويل مجرى نهر الأردن لري صحراء النقب دعت مصر الدول العربية إلى توحيد الصف لمواجهة الأطماع المائية الإسرائيلية من خلال تبني مشروع عربي موحد لتحويل روافد نهر الأردن في الأراضي العربية .

ولكن للأسف ذهبت كل تلك الجهود المصرية والعربية سُدى ؛ حيث استطاعت إسرائيل عام ١٩٦٧م هزيمة العرب والاستيلاء على معظم الأراضي العربية التي يجري فيها النهر وروافده ، وبالتالي تمكنت من السيطرة على أكثر من نصف مياه نهر الأردن ، وعند ظهور موجة المفاوضات العربية/ الإسرائيلية في تسعينيات القرن العشرين كانت قضية المياه على رأس المحادثات العربية/ الإسرائيلية ، وقد عملت مصر على مساندة دول حوض نهر الأردن في تلك المفاوضات من أجل الحصول على حقوقهم المائية التي انتزعتها إسرائيل .

وقد قسمتُ الدراسة إلى المحاور الآتية :

أولا : مشكلة مياه حوض نهر الأردن .

ثانياً : مصر ومشروع جونستون ١٩٥٣- ١٩٥٥م .

ثالثاً : مصر والمشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن 19671964_م .

رابعًا : مصر والمفاوضات العربية حول مياه نهر الأردن 19941991 _م .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على وثائق جامعة الدول العربية ، ومجلس النواب الأردني ، وبعض الوثائق البريطانية ، وصحيفة الأهرام المصرية ، وبعض الصحف العربية الأخرى بالإضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية والمعربة .

أولاً : مشكلة مياه حوض نهر الأردن :

ينبع نهر الأردن من منطقة جبل الشيخ في سوريا ولبنان ، ويبلغ طول النهر وروافده حوالي ٢٥٢ كم ,ويمتلك روافد ووديان عديدة (انظر شكل رقم ١) ، وبعد التقائه بهذه الروافد والوديان يسير مسافه قدرها ستة كم ليصب في البحر الميت[١] .

شكل رقم (١)

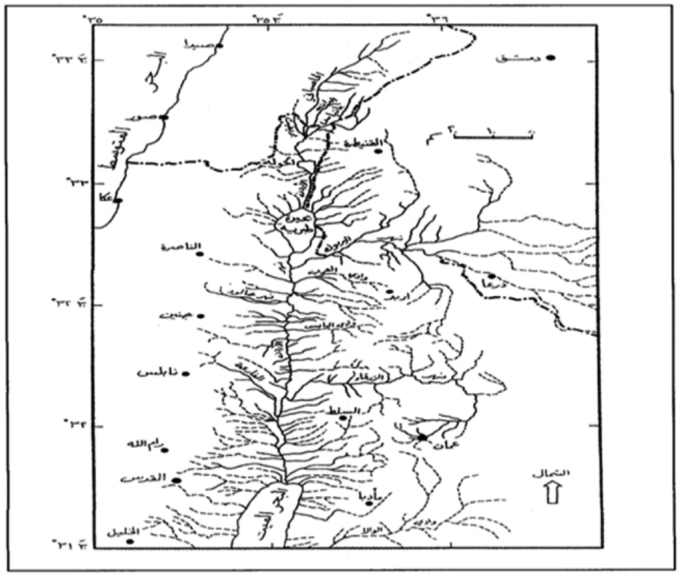

المصدر : إبراهيم فاعور الشرعة ، المشروعات الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج ٣٦ ، ع ٢ ، الكويت ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٦ .

ويعتمد اقتصاد دول حوض نهر الأردن على الزراعة في المقام الأول ؛ ولذلك تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه للري ؛ وتحاول كل دولة أن توفر لنفسها أكبر كمية من المياه ؛ مما جعل بينهما أبعاداً تنافسية[٢] .

كما أن تلك الدول في حاجة متزايدة إلى المياه لتحقيق نمو اقتصادي متكامل ولتوليد الكهرباء ، ولمواجهة الزيادة السكانية المستمرة ، لاسيما أن تلك الدول غير منتجة للنفط[٣] .

وترجع المشكلة المائية في منطقة حوض نهر الأردن إلى أكثر من مائة عام ، فقد عملت الحركة الصهيونية منذ ظهورها وسعيها لإنشاء الوطن القومي لليهود على أن يتمتع بموقع استراتيجي مهم تتوافر به موارد المياه[٤] .

وعندما نجح الصهاينة في قيام دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٨م بدأت المشكلة المائية في المنطقة بالتفاقم ؛ حيث تطلعت إسرائيل السيطرة على مياه الدول العربية في المنطقة لاسيما مياه نهر الأردن[٥] ، فسعت لتنفيذ العديد من المشروعات المائية ؛ لإقامة المستوطنات ومع زيادة المستوطنات زادت الحاجة إلى المياه[٦] .

وقد بدأت «إسرائيل» عام ١٩٥١م في تنفيذ أولى مخططاتها في السيطرة على مياه حوض نهر الأردن ، بتجفيف بحيرة الحولة والمستنقعات الموجودة بالجليل الأعلى ؛ لاستغلال تلك الأراضي في الزراعة بالاستفادة من مياه نهر الأردن ، وعندما تطرق العمل إلى المنطقة منزوعة السلاح المتفق عليها بين سوريا وفلسطين ؛ حدث تبادل إطلاق النار بين قواتهما[٧] .

وبناءً على ذلك تقدمت سوريا بشكوى لرئيس لجنة الهدنة تطالب بوقف أعمال إسرائيل في تجفيف البحيرة ؛ لأن ذلك يعد تعدياً على المنطقة منزوعة السلاح ، ولما يتسبب به التجفيف من أضرار للمزارعين في منطقة ا البطيحة ا السورية[٨] .

وقد رفضت إسرائيل تنفيذ قرار اللجنة بوقف أعمال التجفيف ، بحجة أن أراضي المنطقة منزوعة السلاح أراضٍ إسرائيلية ولا دخل لسوريا فيها ، ووفقا لذلك

تقدمت سوريا بشكوى أخرى لمجلس الأمن في أكتوبر ١٩٥٣م ، تطالب فيها بمنع إسرائيل من تنفيذ مخططها[٩] . ولكن فشل مجلس الأمن في إصدار أي قرار لحل هذه القضية ، فتم تعليقها[١٠] .

وكحل للخلافات المائية بين دول حوض نهر الأردن وإسرائيل ، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من المشروعات المائية من خلال ما يعرف باسم «برنامج النقطة الرابعة الأمريكية» وهو برنامج أعلنه الرئيس الأمريكي اهاري ترومان Harry Truman في عام ١٩٤٩م ؛ لتقديم المساعدات الفنية للمشروعات الاقتصادية للدول الأخرى[١١] .

ثانياً : مصر ومشروع جونستون ١٩٥٣ – ١٩٥٥م :

وبناءً على ما سبق كلف الرئيس الأمريكي «أيزنهاور» Eisenhower مستشاره «أريك جونستون» Eric Johnston في ١٧ أكتوبر١٩٥٣م بالتفاوض مع الدول العربية وإسرائيل من أجل تسوية قضية مياه نهر الأردن ، وإقناعهما بالموافقة على مشروع مشترك للموارد المائية في حوض النهر ، ومن ثم قام جونستون بأربع جولات بمنطقة الشرق الأوسط في محاولة للتوفيق بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية[١٢] .

وقد تضمن المشروع إنشاء مجموعة من السدود والمحطات والقنوات للري وتوليد الكهرباء على نهري الأردن واليرموك ، كما تضمن تجفيف مستنقعات بحيرة الحولة لزراعتها والاستفادة بمياهها وذلك بتوجيهها إلى بحيرة طبرية لتخزينها [١٣] . (انظر شكل٢)

شكل رقم (٢) مشروع جونستون :

المصدر : محمد أحمد سليم ، مشروعات تحويل نهر الأردن ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص١٧ .

وقد أحسنت مصر استقبال جونستون ؛ ولذلك أرسلت الخارجية الأمريكية برقية شكر إلى نظيرتها المصرية في ١٨/ ١١/ ١٩٥٣م تضمنت عظيم تقديرها لحسن الاستقبال والاستعداد الطيب الذى أبدته مصر تجاه جونستون لبحث مشروعه المتعلق بمياه نهر الأردن(١٤) .

ويذكر جونستون أنه التقى بالملك حسين ملك الأردن والرئيس المصري جمال عبد الناصر ومحمد فوزي وزير الخارجية المصري ، وأن الملك حسين اشترط لموافقته على المشروع أن يوافق عليه جمال عبد الناصر أولاً(١٥) .

وبناءً على ذلك قامت الحكومة المصرية بالاتفاق مع الدول العربية المعنية بتشكيل لجنة فنية من الخبراء ومهندسي الري لدراسة هذا المشروع وبيان رأيها فيه ، وكان للخبراء والمهندسين المصريين دور كبير جداً في هذه اللجنة ، ومنهم البكباشي محمود رياض ، والدكتور حسن زكي ، والدكتور محمد أمين ، والمهندس أحمد على فرج ، والدكتور محمد أحمد سليم(١٦) ، وقد أوضحت تلك اللجنة أهم عيوب المشروع وعلى رأسها إغفال المشروع للحدود السياسية بين الدول العربية وإسرائيل ، كما رفضت اللجنة مبدأ تخزين المياه في بحيرة طبرية لسيطرة إسرائيل عليها ، وغيرها من العيوب الفنية للمشروع(١٧) .

ومن أجل ذلك اقترحت اللجنة في يناير ١٩٥٤م مشروعاً عربياً «المشروع العربي المضاد لمشروع جونستون» والذي يتلخص في قيام الدول العربية بتحويل روافد نهر الأردن داخل أراضيها والقيام بجميع العمليات الفنية التي يتطلبها ذلك الأمر ، وقد رحبت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية بهذا المشروع(١٨) .(انظر شكل رقم ٣)

وفي فبراير ١٩٥٥م شاركت مصر الدول المعنية بمشكلة مياه حوض نهر الأردن مباحثاتها مع جونستون في بيروت ، كما اجتمع «محمد فوزي» وزير الخارجية المصري مع عدد من وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بحضور فنيين من كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن لمناقشة الأمر ذاته ، وانتهت تلك المشاورات بعد ثلاثة أسابيع بالموافقة على مشروع جونستون المعدل ، ولكن مع تصاعد رفض الرأي العام العربي للمشروع, واستمرار الحملات الصحفية العربية ضده ؛ تم تجميد المشروع(١٩) .

شكل رقم (٣) المشروع العربي :

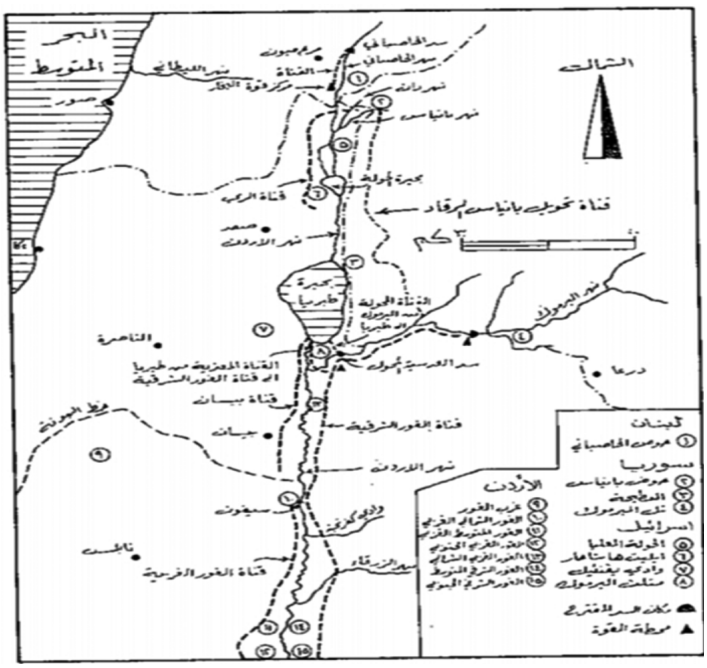

المصدر : منصور بن سالم الجابري ، سياسة إسرائيل المائية والصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩٠ ، ص٦٢ .

ثالثاً : مصر والمشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن ١٩٦٤ - ١٩٦٧م :

نتيجة فشل محاولة جونستون في التوفيق بين وجهات النظر العربية والإسرائيلية حول إقامة مشروع موحد للاستفادة من مياه نهر الأردن ؛ اتجهت إسرائيل منفردة لإقامة مشروعاتها الخاصة لاستغلال مياه نهر الأردن ، لاسيما مشروعها الخاص بسحب مياه نهر الأردن جنوباً لري صحراء النقب فيما أطلق علية مشروع الناقل الوطني[٢٠] .

وبناءً عليه أصدرت وزارة الخارجية المصرية تعليماتها إلى السفارات المصرية بالخارج بمتابعة المشروع الإسرائيلي ، وتقديم تقارير وافيه حوله ، ومدى تقدم إسرائيل

فيه ، وعليه كونت الخارجية المصرية قاعدة بيانات ومعلومات مهمة حول الجوانب المادية والفنية للمشروع[٢١] .

كما تابعت الخارجية المصرية الدعاية الإسرائيلية لمشروعها الوطني ، وأهم الموضوعات التي تناولتها ؛ لمعرفة مدى تأثيرها على الرأي العام الدولي ، واتخاذ الوسائل المناسبة لمواجهتها ، وقد تبين لها من ذلك أن إسرائيل قد شنت هجوماً إعلامياً على الدول العربية ؛ لاعتراضها على المشروع الإسرائيلي[٢٢] .

وعندما أعلنت «إسرائيل» أنها قد خطت خطوات كبيرة في مشروعها الوطني وأنها على وشك الانتهاء من تنفيذه ، دعا الرئيس جمال عبد الناصر ، إلى نبذ الخلافات العربية[٢٣] وضرورة توحيد الصف العربي لمواجهة هذه المشكلة[٢٤] ، حيث أعلن أن اجتماعات رؤساء الأركان ومجلس الدفاع لن تجدي في حل هذه المشكلة ، ولا بد أن يجتمع الملوك والرؤساء العرب في أسرع وقت[٢٥] .

وبناءً على ذلك عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في الفترة مابين ١٣ـ ١٧ يناير ١٩٦٤م ، وقد اقترح المؤتمر إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده ، تكون مهمتها الأساسية تخطيط وتنسيق مياه نهر الأردن وروافده بالدول العربية ، ويشترك في عضويته أربعة أعضاء تعينهم حكومات كل من الأردن ، ولبنان ، وسوريا ومصر ، كما اقترح المؤتمر إنشاء قيادة عربية عسكرية موحدة[٢٦] .

وفي أبريل ١٩٦٤م صرح عبد الناصر لإحدى الصحف السويدية أن مصر مستعدة لمحاربة إسرائيل إذا حاولت إسرائيل استخدام القوة لمنع الدول العربية من تحويل مجرى نهر الأردن[٢٧] .

كما شاركت مصر في اجتماع الهيئة الفنية العربية الخاصة بمشروعات مياه نهر الأردن في بيروت يوم ٢٥مايو ١٩٦٤م ، لبحث التقرير المفصل الذي كُلف برئاسته المهندس المصري «صبحي كحالة» مدير الجهاز المركزي للهيئة في ضوء اتصالاته مع المسئولين في سوريا ولبنان والأردن وتفقده مشروعات التحويل في كل منهما للتنسيق بينهما[٢٨] .

وقد كان الشباب المصري على وعي بخطورة المخطط الإسرائيلي ؛ ولذلك سلم المجلس الأعلى لرعاية الشباب بمصر رسالة إلى الجامعة العربية يوم ١٠ يونيو ١٩٦٤م تعرب عن رغبة الشباب المصري في التطوع للعمل مجاناً في مشروعات المياه العربية ، لحماية المياه العربية من الأطماع الإسرائيلية ، واجتمع لهذا الغرض السيد عادل طاهر سكرتير المجلس الأعلى لرعاية الشباب بالأمين العام عبد الخالق حسونة ، ثم اجتمع بالدكتور سيد نوفل الأمين المساعد ، وتقرر أن يبحث رسالة المجلس الأعلى في اجتماعات مجلس إدارة استغلال روافد نهر الأردن[٢٩] .

وفي الفترة من ٢-٥ سبتمبر ١٩٦٤م استقبل عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب تمهيداً لحضور مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية ، لمتابعة ما تم تنفيذه من قرارات المؤتمر الأول ، وماهي المعوقات التي تواجه مشروعات التحويل العربية[٣٠] .

وبالفعل عُقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الفترة ما بين ٥ - ١١ سبتمبر ١٩٦٤م ، بالإسكندرية وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات في الجوانب الفنية والمالية والدفاعية الخاصة بالمشروع العربي ، وقد خُصص لمصر جزء كبير منها ، حيث قرر المؤتمر توفير الحماية العسكرية لمشروعات التحويل العربية من خلال قيادة عربية مشتركة للدفاع العسكري تحت قيادة الفريق المصري علي عامر ؛ لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى أهدافها المائية في حالة حصول أي اعتداء ، وأن يُمنح القائد العام حق التصريح المطلق بالتحركات العسكرية على أن تُراعى في تحركات القوات من دولة لأخرى الأحكام الدستورية لكل دولة ، ومن الناحية المالية أسهمت مصر مع العراق والسعودية والكويت بنسبة ٨٠٪ من تكاليف تمويل بناء سد «المخيبة»[٣١] ، تُوزع بينهما بالتساوي[٣٢] .

وفي٢٣ سبتمبر ١٩٦٤م شاركت مصر في اجتماع مجلس إدارة هيئة استغلال نهر الأردن وروافده في دمشق ، بحضور «سيد نوفل» ، وصدرت الأوامر عن الاجتماع للمقاولين بالبدء فوراً في تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العربي الثاني[٣٣] .

وقد عملت مصر على نقل تجربتها في بناء السد العالي إلى هيئة استغلال

روافد نهر الأردن ؛ حيث استقبلت مصر في يناير ١٩٦٥م مجلس إدارة الهيئة في مقر إدارة السد العالي بأسوان ، للاستفادة من التجربة المصرية في إنجاز خطط تنفيذ مشروعات استغلال روافد نهر الأردن في أقصر وقت ، وأهم ما سجلوه هو نظام المقاولات في تنفيذ الأعمال الفنية للمشروعات(٣٤) .

كما شاركت مصر في مؤتمر القمة العربي الثالث بمدينة الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة من١٣ -١٧سبتمبر١٩٦٥م ، للنظر في تقرير الأمين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده ، وتقرير هيئة المشروع ، وتقرير الفريق عامر عن الاستعدادات العسكرية لحماية المشروع(٣٥) .

وقد أوصى المؤتمر باستمرار العمل بالمشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده وفقاً للخطة المرسومة ، مع توفير الحماية العسكرية المطلوبة ، وتأجيل النظر في المشكلات المادية التي تواجه المشروعات العربية(٣٦) .

وفي المقابل قامت «إسرائيل» عام ١٩٦٦م بمهاجمة مواقع التحويل في سوريا والأردن بغارات جوية كثيفة ودمرت منشآتها ، وهددت لبنان بخسارة استقلاله إذا استمر في تنفيذ أعمال التحويل(٣٧) .

كما أدى نجاح إسرائيل في تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن لري صحراء النقب ؛ إلى زيادة التوتر بين الدول العربية وإسرائيل مما أدى إلى حرب ١٩٦٧م ، حيث هاجمت «إسرائيل» الأراضي المصرية واللبنانية والسورية والأردنية ؛ بهدف السيطرة على مياه حوض النهر ، ونتيجة لهزيمة العرب تمكنت إسرائيل من السيطرة على معظم منابع مياه نهر الأردن ، وعلى كل مواقع وآليات المشروع العربي ، وبالتالي أصبح كل ما بين نهر الأردن وروافده منذ ذلك الوقت تحت سيطرة إسرائيل(٣٨) .

رابعاً : مصر والمفاوضات حول مياه حوض نهر الأردن١٩٩١ - ١٩٩٤م :

في مارس ١٩٩١م كلف الرئيس الأمريكي «جورج بوش» George W Bush وزير خارجيته «جيمس بيكر» James Baker ، بالتوجه إلى الشرق الأوسط لتسوية

الصراع العربي/ الإسرائيلي في محاولة من بلاده لإقرار السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل(٣٩) .

وعليه استقبلت مصر وزير الخارجية الأمريكي- بعد قيامه بثمان جولات من المحادثات في دمشق وتل أبيب والأردن ومصر لعقد مؤتمر السلام- لعقد الاجتماع الختامي لتلك المحادثات في القاهرة يوم ١٣مايو ١٩٩١م بحضور الرئيس محمد حسني مبارك(٤٠) .

وبناء على ذلك الاجتماع وجه كل من جورج بوش الرئيس الأمريكي و«ميخائيل جورباتشوف» Mikhail Gorbachev الرئيس السوفيتي يوم ١٨ أكتوبر ١٩٩١م الدعوة إلى الدول المعنية(٤١) لحضور مؤتمر السلام في العاصمة الإسبانية مدريد يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م ، ويوضح لهم أن الهدف من المؤتمر هو تحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ترتكز على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ (٤٢) ، على أن تشمل هذه المفاوضات قضايا المنطقة المتنوعة ومنها قضية المياه(٤٣) .

وقد اجتمع «عمرو موسى» وزير الخارجية المصري مع وزراء خارجية كل من سوريا ، ولبنان ، والأردن ، والسعودية ، والمغرب ، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، بدمشق يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٩١م واتفقوا على الاحتفاظ بموقف عربي موحد خلال جميع مراحل مؤتمر مدريد(٤٤) .

كما صرح عمرو موسى أن المؤتمر فرصة هامة يجب الاستفادة منها ، وأن الهدف الأساسي للوفد المصري في المؤتمر هو العمل على إنجاح عملية السلام ، وأن الاستقرار في الشرق الأوسط هو الاهتمام الأول لمصر ، وأن مصر تتابع بكل اهتمام المباحثات الثنائية التي لا تشترك فيها ، وأنه إذا أرادت الأطراف الحضور إلى مصر للتفاوض فمصر ترحب بهم(٤٥) .

كما أوضح الرئيس مبارك أن هذا المؤتمر هو فرصة ذهبية للسلام في المنطقة ودعا الدول العربية المشاركة بالمؤتمر إلى ضرورة اغتنام الفرصة ، كما أوضح أن السلام مع الإسرائيليين ليس سهلا ، ولا بد أن تستفاد الدول العربية المشاركة من التجربة

المصرية في السلام مع إسرائيل[٤٦] .

وقبل بدء المؤتمر اجتمع عدد من السياسيين المصريين ومنهم مصطفى خليل ، وأسامة الباز ، عمرو موسى ، نبيل العربي ، مع عدد من أعضاء الوفد الفلسطيني ومنهم : حيدر عبد الشافي ، حنان عشراوي ، فيصل الحسيني ، محمود عباس ، في فندق شيراتون الجزيرة بالقاهرة ، حتى ينقلوا إليهم الخبرة المصرية في التفاوض مع إسرائيل[٤٧] .

وبناءً على ما سبق عُقد المؤتمر في العاصمة الإسبانية مدريد يوم ٣٠ أكتوبر١٩٩١م ، بحضور وفد أردني فلسطيني مشترك برئاسة «كامل أبو جابر» ووفد فلسطيني برئاسة «حيدر عبد الشافي» ، وكان الاتجاه الموحد للوفد الأردني والوفود العربية هو إيجاد تسوية سلمية تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨[٤٨] .

ومنذ بداية المؤتمر ربطت إسرائيل التسوية المطروحة بالموارد المائية ، حيث ذكرت التقارير الاستراتيجية الإسرائيلية أنه على إسرائيل الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على مصادر المياه في الأراضي العربية المحتلة في حال قيامها بالانسحاب منها ، كما أوضحت أن الترتيبات الأمنية مستحيلة قبل حل مشكلة المياه[٤٩] ، وعليه اعتمدت إسرائيل في تلك المفاوضات على مبدأ السلام مقابل الأرض ، والأرض مقابل المياه ، وتجاهلت بذلك الحقوق العربية بصفة عامة والفلسطينية بصفة بخاصة[٥٠] .

كما كان الوفد الأردني يريد التطرق إلى مسألة الحدود الأردنية الإسرائيلية ، لأن إسرائيل تستولي على أكثر من نصف مياه نهري الأردن واليرموك ، ولكن الوفد الإسرائيلي أصر على أنه من الأفضل الاتفاق على مشروعات مستقبلية للمياه ، ومنها يمكن التوصل إلى توزيع جديد لحصص المياه لأن المياه التي استولت عليها إسرائيل تستعمل بالفعل في ري أراضي زراعية[٥١] .

وبناءً على ذلك صرح «بطرس غالي» أمين عام هيئة الأمم المتحدة آنذاك ، أن المؤتمر لم يصل إلى صيغة للتفاهم بين أطراف النزاع ، ولكنه فتح الطريق أمام سلسلة من المفاوضات على مدى السنوات التالية[٥٢] .

وفي يناير ١٩٩٢م جاءت المفاوضات متعددة الأطراف (مؤتمر موسكو يناير ١٩٩٢م ، فيينا مايو ١٩٩٢م ، مسقط أبريل ١٩٩٤م ، مؤتمر أثينا نوفمبر ١٩٩٤م) كجزء من قرارات مؤتمر مدريد ، حيث انقسم عمل مؤتمر مدريد إلى قسمين : الأول هو البدء في مفاوضات ثنائية بين العرب وإسرائيل تنتهي بتوقيع اتفاقيات ثنائية ، والثاني هو عقد مفاوضات متعددة الأطراف على أن تشمل عدة موضوعات على رأسها المياه(٥٣) .

وقد شاركت مصر في تلك المفاوضات التي بدأت في موسكو يوم ٢٨ يناير ١٩٩٢م(٥٤) ، ونتج عن الدورة الأولى منها تشكيل ستة لجان ، تهدف للوصول إلى تعاون متعدد الأشكال بين دول المنطقة ، واقتراح خمس مجموعات عمل وقد حددت لنفسها خمس مهام رئيسية على رأسها المياه ، على أن تكون مجموعة العمل حول المياه مكونة من أربعة وعشرين دولة وتحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية(٥٥) .

وبعد انتهاء مؤتمر موسكو عقد عمرو موسى مؤتمراً صحفيًا أعرب فيه عن أسفه الشديد تجاه تصريح «ليفي أشكول» Levi Eshkol وزير الخارجية الإسرائيلي الذي جاء فيه أن نهر الأردن هو حدود إسرائيل ، وأوضح موسى أن تكرار هذا التصريح يؤدي إلى «نسف» مسيرة السلام ، ولو أنه صرح به قبل بدء المؤتمر لن تحضر مصر والدول العربية المؤتمر(٥٦) .

وقد عملت مصر على تذليل العقبات التي تواجه المفاوض الفلسطيني فيما يخص قضية المياه في تلك المفاوضات ، حيث عانى المفاوض الفلسطيني من عدم توافر البيانات والمعلومات الصحيحة بخصوص الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بسبب التعتيم الإسرائيلي المتعمد على كل ما يتعلق بالموارد المائية في الأراضي الفلسطينية ، فقامت مصر بتوفير بعض المعلومات عن تلك الأوضاع المائية(٥٧) .

وفي عام ١٩٩٣م اجتمع الرئيس مبارك وياسر عرفات عدة مرات من أجل دراسة المخاوف والمطالب الفلسطينية من المفاوضات الفلسطينية /الإسرائيلية ، تمهيداً

لاتفاقية أوسلو للسلام المقرر عقدها في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م[٥٨] .

وقبيل بدء الاتفاقية أعلن الرئيس مبارك أن الفلسطينيين على الطريق الصحيح ، وأن تدخل مصر أزال العقبات التي كانت تعترض التوقيع ، وأن مصر تدخلت في الأيام الأخيرة للتخفيف من التوتر بين الفلسطينيين وإسرائيل ، والتغلب على العقبات التي ظهرت[٥٩] .

وعليه اتجه الفلسطينيون إلى عقد اتفاقية أوسلو الأولى والتي تعرف كذلك باسم «اتفاقية اعلان المبادئ» أو «اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني» ، وهو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، وبحضور مجموعة من الرؤساء والوزراء آنذاك على رأسهم عمرو موسى وزير الخارجية المصري[٦٠] .

ويتضح من تصريح «شمعون بيريز» في ١٥ فبراير ١٩٩١م «لو أننا اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه ، فقد نكتشف أنه ليس هناك اتفاق» ، أن مفاوضات التسوية في أوسلو تهدف ظاهرياً لحل الصراع العربي الإسرائيلي على ضوء قرارات مجلس الأمن٢٤٢ ، ٣٣٨ ، ٤٢٥ ، ولكنها في الحقيقة تحمل ملف آخر إلى المفاوضات ، وهو ملف المياه[٦١] .

وقد أجلت اتفاقية أوسلو بموافقة الفلسطينيين موضوع المياه إلى ما أطلق عليه مفاوضات الحل النهائي مع موضوعات أخرى مهمة مثل القدس ، واللاجئين ، وقد نصت المادة السابعة من الاتفاق على تشكيل عدة لجان على رأسها السلطة الفلسطينية لإدارة المياه ، على أن تحدد سلطة ومسؤولية هذه اللجنة واللجان الأخرى ، وأي سلطة أخرى يتم الاتفاق عليها ، حسب الاتفاقية الانتقالية[٦٢] .

ونظراً لأهمية الدور المصري في المنطقة نصت المادة (١٢) من الاتفاق على الارتباط والتعاون مع مصر والأردن ، والمشاركة في تشكيل مكتب لترتيبات التعاون بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني من جهة ، وحكومتي مصر والأردن من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهما[٦٣] .

وبعد الانتهاء من توقيع الاتفاقية ، عقدت عدة مباحثات بين الرئيس مبارك وإسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في قصر التين بالإسكندرية ، لمناقشة خطوات تنفيذ الاتفاق الفلسطيني/ الإسرائيلي ، وأكد الرئيس مبارك أن اتفاق إعلان المبادئ هو خطوة مهمه تجاه السلام(٦٤) .

ونتيجة الجهود المصرية في التوفيق بين المطالب الفلسطينية والإسرائيلية ، جاءت اتفاقية غزة _أريحا أولاً استكمالاً لمفاوضات أسلو١٩٩٣م ، ووقعت في القاهرة يوم ٤ مايو ١٩٩٤م بين ياسر عرفات واسحق رابين برعاية الرئيس مبارك ، وبحضور «وارين كريستوفر» Warren Christopher رئيس الخارجية الأمريكي وسأندريه كوزيريفس وزير خارجية روسيا ، ووزراء خارجية وممثلين لحوالي ٤٠ دولة بالإضافة للأمم المتحدة ، وينص الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني في كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا ، واشتملت مضمون إعلان المبادئ في أوسلو ، حيث تم الإشارة إلى أن تشمل الولاية الإقليمية للسلطة الفلسطينية الأراضي والمياه ، واستثنت من ذلك المستوطنات والمنشئات العسكرية الإسرائيلية ، ويمكن القول أنه بفضل الجهود المصرية في هذه المعاهدة استطاع الفلسطينيون الحصول على بعض حقوقهم المائية ، مثل اشتراكهم في إدارة وتنمية وتشغيل كافة شبكات المياه في المناطق الفلسطينية ، بالإضافة إلى تشغيل مجموعة من آبار قطاع غزة(٦٥) .

وفي عام ١٩٩٤م قامت كل من الأردن وإسرائيل بتوقيع معاهدة سلام بين البلدين يوم ٢٦ أكتوبر برعاية أمريكية ، ولم تغفل المعاهدة ملف المياه ، حيث اتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات محددة لكل منهما من مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة ، وضرورة إيجاد حل عادل متفق عليه لمشكلة المياه بينهما ، والقيام بالبحث عن وسائل لتخفيف حدة شح المياه من خلال العمل على تنمية الموارد المتاحة ومنع تلويثها ، وتبادل المعلومات والقيام بالأبحاث المشتركة ، وتشكيل لجنة للمياه المشتركة بينهما ، كما تعهدت الدولتان بحماية المياه المشتركة

بينهما في نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية كل ضمن مناطق نفوذه ، من أي تلويث أو أذى واعتداء على مخصصات أي منهما[٦٦] .

وقد رحبت مصر بهذه المعاهدة ، حيث صرح «صفوت الشريف» وزير الإعلام المصري ، بأن هذه المعاهدة خطوة مهمة على طريق السلام في الشرق الأوسط الذي بدأته مصر بعد حرب ١٩٧٣م ، ووصفها بأنها اسلام الأقوياء« ، وأكد أن للرئيس مبارك دور كبير في إتمام هذه المعاهد[٦٧] .

خاتمة :

مما سبق يتبين لنا ما يلي :

يرجع الوعى العربي بخطورة مشروع جونستون ورفضه في النهاية إلى الجهود التي قام بها الفنيين والمهندسين المصريين ، التي أوضحت أن مشروع جونستون الأمريكي ، يهدف إلى مصلحة إسرائيل ، وليس للتوفيق بين العرب وإسرائيل على أساس توزيع عادل كما ادعى جونستون ، كما نتج عن تلك الجهود مشروع عربي مضاد لمشروع جونستون تبنته اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية .

أن مصر نجحت في توحيد الصف العربي بالرغم من كثرة الخلافات العربية عام ١٩٦٤م ، حيث أدركت مصر أن مشكلة مياه حوض نهر الأردن ليست مشكلة تخص دول حوض نهر الأردن وحدها ، وإنما هي مشكلة تمس الأمة العربية كلها ، وعليه دعا عبد الناصر إلى نبذ الخلافات وعقد مؤتمرات القمة العربية ، كما أنه بفضل تلك الدعوة اعتمدت جامعة الدول العربية سياسة مؤتمرات القمة في حل العديد من المشكلات العربية الأخرى .

أن مصر تحملت مسؤولية كبيرة تجاه المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن داخل الأراضي العربية ، حيث تحملت مصر أعباء مادية بالإضافة إلى حضور المهندسين والفنين المصرين اجتماعات مجلس إدارة هيئة استغلال روافد نهر الأردن ، التي أسندت المناصب العليا بها إلى المهندسين المصريين من أمثال صبحي كحالة ،

ومحمد أحمد سليم ، كذلك تولت مصر القيادة العسكرية الموحدة لتوفير الحماية العسكرية للمشروعات العربية ، كما ساعدت الحكومة المصرية في نقل تجربتها في بناء السد العالي إلى هيئة استثمار روافد نهر الأردن للاستفادة منها في تنفيذ المشروعات العربية .

أنه لدى الشباب المصري آنذاك وعي بخطورة المشكلة ، وكذلك بدور مصر الإقليمي لمواجهة المشكلات التي تمس الأمة العربية ، ولكن جاءت نكسة ١٩٦٧م لتحطم آمالهم في منع إسرائيل من السيطرة على المياه العربية ، فقد تمكنت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧م من الاستيلاء على معظم الأراضي العربية المجاورة لنهر الأردن ، وبالتالي ذهبت الجهود العربية سُدى .

إن لمصر دوراً كبيراً في توعية الفلسطينيين لحضور مؤتمر مدريد وتدريبهم على التفاوض من أجل الحصول على حقوقهم في الأرض والمياه ، كما أن مشاركة مصر في المفاوضات متعددة الأطراف ، كانت لمساعدة الدول العربية في الحصول على حقوقها لاسيما الحقوق المائية .

إن لمصر دوراً مهمًا في إزالة العقبات التي واجهت المفاوضات الفلسطينية /الإسرائيلية في أوسلو ١٩٩٣م ، وبعد انتهاء المؤتمر ظلت مصر تعمل جاهدة من خلال مباحثاتها مع الجانب الإسرائيلي على تنفيذ قرارات المؤتمر من أجل مساندة الفلسطينيين .

إن مصر نجحت مصر في مساندة الفلسطينيين للحصول على جزء من حقوقهم المائية من خلال اتفاقية غزة وأريحا أولاً في مايو١٩٩٤م ، كما نجحت مصر في التمهيد للحد من النزاع المائي بين الأردن وإسرائيل من خلال جهودها لتوقيع معاهدة وادي عربة في أكتوبر ١٩٩٤م .

الهوامش

(١) أحمد محمود شعبان ، نهر الأردن معركة ومصير ، مطبعة دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) غازي إسماعيل ربابعة ، معضلة المياه في الشرق الأوسط ، سلسلة محاضرات الإمارات٦١ ، ط١ ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠ .

(٣) إبراهيم فاعور الشرعة ، خالد حمد أبا الزمات ، المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مج ٣٦ ، ع ٢ ، الكويت ، ٢٠٠٨م . ص٩٤ . انظر أيضاً : السيد خالد المطري ، حوض نهر الأردن دراسة طبيعية اقتصادية سياسية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٧٣ .

(٤) أنيس صايغ ، فلسطينيات ، سلسلة كتب فلسطينية١٢ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٢٠١ .

(٥) شاكر عبد العزيز المخزومي ، في طريق العطش «أزمة المياه في العراق وبعض الدول العربية» ط١ ، دار الرواد الأردنية للنشر والتوزيع ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٣٦ .

(٦) عبد الأمير دكروب ، أزمة المياه والصراعات حولها في منطقة المشرق العربي ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، ع ٤٣ ، بيروت ، يناير ٢٠٠٣ ، ص١٤٢ .

(٧) جون بولوك ، عادل درويش ، حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط ، ت : هشام أحمد محمد ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩م ، ص٤٥ .

(٨) حامد سلطان ، المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٦٩ ، ٧٠ .

(9) F.O.371/111085,Revised Draft Resolution on the Jordan Waters Dispute put to the Security Council and Vetoed on January 22,1954.

(10) F.O.371/111085,Telegram from New York to Foreign Office, No70, 28January ,1954.

(١١) خليل عبد المنعم فرج ، مشكلة مياه حوض نهر الأردن «دراسة تاريخية» مجلة كلية الآداب ، ع١٤ ، جامعة طنطا ، يناير ٢٠٠١ ، ص٣٩٨ .

(١٢) مجلس النواب الأردني ، محضر الجلسة العاشرة ، الدورة العادية الثالثة ، ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣ ، ص٨١ .

(١٣) الهيئة العربية العليا لفلسطين ,المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية أو «مشروع جونستون» ، ج١ . دار القاهرة للطباعة ,القاهرة ، ١٩٥٥م ، ص١٠ .

(١٤) خالد عيد الناغية ، الخارجية المصرية وقضية تغيير مجرى نهر الأردن ١٩٥٣-١٩٦٣ دراسة وثائقية ، مجلة مصر الحديثة ، مج١٥ ، ع١٥ ، دار الوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٨٩ .

(١٥) خالد عيد الناغية ، المرجع السابق ، ص١٩٢ .

(١٦) الهيئة العربية العليا لفلسطين ، المرجع السابق ، ص١١ .
(١٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، مج١ ، من الدورة ١- ٢٢ ، ٤/ ٦/ ١٩٤٥ ، ١١/ ١٢/ ١٩٥٤ ، قرار رقم ٧٥٦ ، القاهرة ، ص ٥٠٧ .
(١٨) الأمانة العامة لجماعة الدول العربية ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، مج١ ، من الدورة ١- ٢٢(٤/ ٦/ ١٩٤٥ ، ١١/ ١٢/ ١٩٥٤) ، ق ٦٠٠ ، دع ٢٠ ، ج٤ ، ١٩ / ١/ ١٩٥٤ ، القاهرة ، ص ٤٤٢ .
(١٩) عفيف البرزي ,عفيف البزري ,إسرائيل والمياه العربية ,ط١م دار الحقائق ,بيروت ، ١٩٨٤م ,ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .
(20) J.Isaac,H.Shuval, Water and Pace in the Middle East, Proceedings of the First Israeli _ Palestinian International Academic Conference on water,Zurich,Switzerland,Switzerland,10_13December,Elsevier,London,1994,p113.
(٢١) خالد عيد الناغية ، المرجع السابق ، ص٢٠٥ ، ٢٠٦ .
(٢٢) المرجع نفسه ، ص٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(٢٣) حيث كانت الساحة العربية مليئة بالخلافات فكانت الحرب دائرة بين الجزائر والمغرب بشأن الحدود ، وكانت الصراعات الاذاعية قائمة بين دمشق والقاهرة ، والخلاف مشتد بين المغرب وتونس .
(٢٤) مالكوم كير ,عبد الناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨- ١٩٧٠ ، ت عبد الرؤف أحمد عمرو ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ١٩١ .
(٢٥) أحمد الشقيري من القمة الهزيمة ، ط١ ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٤٥,٤٦ .
(٢٦) الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها «١٩٦٤-١٩٩٠» ، اعداد مكتب الامين العام ١٩٩٦م ، جامعة الدول العربية ,القاهرة ,ص ٢٨ . انظر أيضًا : احمد الشقيري ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .
(٢٧) جريدة الأهرام ،ع ٢٨٢٥٨ ، القاهرة ، ٢٢ أبريل ١٩٦٤ ، ص١ .
(٢٨) الأهرام ،ع ٢٨٢٥٤ ، القاهرة ، ١٩ أبريل ١٩٦٤ ، ص ١ .
(٢٩) الأهرام ،ع٢٨٢٠٧ ، ١١ يونيو ، ١٩٦٤ ، ص١ .
(٣٠) الأهرام ،ع ٢٨٣٩٠ ، ٢ سبتمبر ١٩٦٤ـ ص١ . انظر أيضاً ع ٢٨٣٩٣ ، ٥ سبتمبر ١٩٦٤ ، ص١ .
(٣١) اقترحت الأردن بناء سد وخزان على نهر الأردن في منطقة المخيبة الأردنية ويسمى أيضًا سد خالد ابن الوليد .
(٣٢) الأمانة العامة ، المصدر السابق ، ص٣٥ ،٣٦ ، ٣٧ .
(٣٣) جريدة الأردن ،ع٥٩٤٢ ، عمان ، ٢٥ سبتمبر ، ١٩٦٤ ، ص ١ ، ٤ . انظر أيضًا : جريدة الحياه ، ع٥٦٦٢ ، ٢٣ سبتمبر ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص٢ .
(٣٤) الأهرام ،ع ٢٨٥٢٥ ، القاهرة ، ١٥ يناير ١٩٦٥م ، ص١ .

(٣٥) الأهرام ،ع ٢٨٧٦٩ ، ١٦ سبتمبر ١٩٦٥ ، ص١ .
(٣٦) الأمانة العامة ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(٣٧) خليل خيرالله ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, بيروت ، ٢٠١٦م ، ص١١٧ .
(٣٨) عبد القادر حسين ياسين ، نهر الأردن يشعل حرب ١٩٦٧م ، مجلة شؤون فلسطينية ٢٥٧ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، صيف ٢٠١٤م ، ص١١٤ ، ١٢٥ .
(٣٩) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، مج٣ ، «سلام الأوهام» اتفاقية أوسلو وما قبلها وما بعدها ، ط٧ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٤ .
(٤٠) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ص٢٧٠ .
(٤١) الأردن ، وسوريا ، ولبنان ، وتم دعوة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني ، ودعوة مصر إلى المؤتمر بصفة مشارك ، و دعوة لمجلس التعاون الخليجي لحضور أمينه العام كمراقب ، كما وجهت الدعوة للأمم المتحدة لإرسال مراقب يمثل الأمين العام .
(٤٢) القائمين على مبدأ الارض مقابل السلام ، وعدم جواز احتلال الأراضي العربية وانسحاب من الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧م بما فيها القدس الشريف .
(٤٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نص الدعوة إلي مؤتمر مدريد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مج ٣ ، ع ٩ ، بيروت ، شتاء ١٩٩٢ ، ص١٩٤ .
(٤٤) الأهرام ،ع ٣٨٣٠٧ ، القاهرة ، ٢٥ أكتوبر١٩٩١م ، ص١ .
(٤٥) الأهرام ،ع ٣٨٣١٢ ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م ، ص١ .
(٤٦) الأهرام ،ع ٣٨٣١٢ ، القاهرة ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م ، ص١ .
(٤٧) محمد هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .
(٤٨) جريدة الرأي ،ع ٧٧٥٨ ، عمان ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م ، ص١ . انظر أيضاً : خالد عبد الرازق الحباشنة ، العلاقات الأردنية الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام ، ط١ ، بيسان للنشر والتوزيع والاعلان ، بيروت ، ١٩٩٩م ، ص ٧٧ .
(٤٩) جورج المصري ، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، بحوث استراتيجية ٢ ، ط١ ، باريس ، ١٩٩٦ ، ص١٣ .
(٥٠) عبد المالك التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ م ، ص ٢٧٧ .
(٥١) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .
(٥٢) شطيبي ساسية ، أثر الصراع الإسرائيلي العربي على السياسة المائية في الشرق الأوسط (١٩٥١ -٢٠١٦) م ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة ماي ، الجزائر ٢٠١٧ ، ص٨٧ .

(٥٣) عبد العاطي محمد ، المياه العربية في اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية ، المؤتمر السنوي الثالث «المياه وتحديات القرن الواحد والعشرين» مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ، نوفمبر ١٩٩٨م ، ص ٢٨١ .

(٥٤) جريدة الاتحاد ، ع ٢٢١ ، حيفا ، ٣٠ يناير ١٩٩٢م ، ص٣ .

(٥٥) الاتحاد ، ع ٢٢١ ، حيفا ٣٠ يناير ١٩٩٢ ، ص١٠ .

(٥٦) الاتحاد ، ع ٢٢٠ ، حيفا ، ٣٠ يناير ١٩٩٢م ، ص٣ .

(٥٧) ياسر إبراهيم عمر سلامه ، السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية زدراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، ٢٠٠٨ ، ص٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٥٨) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٥ .

(٥٩) الأهرام ، ع ٣٨٩٩٧ ، القاهرة ، ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ، ص١ .

(٦٠) الأهرام ، ع ٣٨٩٩٨ ، القاهرة ، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣م ، ص١ .

(٦١) حسين معلوم ، الجغرافيا السياسية لأزمة المياه العربية ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٢٥ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٦م ، ص١٣٦ .

(٦٢) الأهرام ، ع ٣٨٩٩٨ ، القاهرة ، ١٤ سبتمبر ، ص٥ .

(٦٣) المصدر نفسه .

(٦٤) الأهرام ، ع٣٩٠٠٤ ، ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ ، القاهرة ، ص١ ، ٣ .

(٦٥) الأهرام ، ع٣٩٢٣٠ ، القاهرة ، ٤ مايو ١٩٩٤ ، نص الاتفاقية ص٥ .

(٦٦) مجلس النواب الأردني ، الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر ، محضر الجلسة الرابعة ، ٣٠ أكتوبر١٩٩٤م ، نص المعاهدة ص٢١ ، ٣٧ .

(٦٧) الأهرام ، ع ٣٩٤٠٦ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، ص٧ .